

العاملُ والمعمولُ والعملُ

مؤلف مجهول

تحقيق: م. د. حيدر محمد عبيد الخفاجي

¹ كلية الإمام الكاظم- أقسام بابل.

*الاييميل: morth8888@gmail.com

تاريخ نشر: 31/3/2026

تاريخ القبول: 1/12/2025

تاريخ استلام: 31/10/2025

الملخص: -

يتناول هذا البحث تحقيقاً علمياً لمخطوط كُتِبَ تحت عنوان: ((العاملُ والمعمولُ والعملُ)) وذلك قبل سنة 1194 هـ — وهو من مقتنيات مكتبة السلطان عبد الحميد خان في تركيا، بالرقم (1402)، بنسخة جيّدة واضحة المعالم وخطها واضح وجميل تحتوي على (14) لوحة موضوعها رسالة تعليمية تتبع المؤلف فيها العوامل النحوية وكذلك حدّد فيها كلّ معمول وصفة العمل فيه، وكما هو معلوم فإنّ نظرية العامل في النحو العربي من أهم الموضوعات وأكثرها إثارة للجدل في اللغة العربية.

فقد تتبّع المؤلف هذا الأمر تتبعاً علمياً مبسّطاً لطلبة العلم مع إيراد الشواهد الشعرية والقرآنية وغيرها معتمداً في إيرادها على أمّات المصادر اللغوية.

تم تقسيم البحث على قسمين الأوّل هو مقدمة التحقيق، والقسم الثاني وهو النص المحقق.

الكلمات المفتاحية:

العامل، المعمول، العمل، التحقيق.



Al-‘Āmil wa al-Ma‘mūl wa al-‘Amal Anonymous Author**Invest.: Asst. Dr. Haider Mohammed Obaid Al-Khafaji**¹ Imam Al-Kadhim College - Babylon Departments.*Corresponding author: morth8888@gmail.com

Received date: 31/10/2025

Accepted date: 1/12/2025

Published date: 31/3/2026

Abstract

(The Governing Element, the Governed Element, and Grammatical Operation), written prior to 1194 AH. The manuscript is preserved in the Sultan Abdul Hamid Khan Library in Turkey under the number (1402). It is a well-preserved copy, clear in its features, and written in a neat and legible script, comprising fourteen folios. The manuscript represents an instructional treatise in which the author discusses grammatical governing elements (‘awāmil), identifying the governed elements and explaining the nature of grammatical operation affecting them.

As is well known, the theory of governance (al-‘āmil) in Arabic grammar is among the most significant and controversial topics in the Arabic language. The author addresses this topic through a simplified scientific approach intended for students of knowledge, incorporating poetic, Qur’anic, and other evidential citations, drawing primarily on authoritative linguistic sources.

The study is divided into two main sections: the first presents the introduction to the critical edition, while the second provides the edited text.

Keywords:

(Āmil), (Ma‘mūl), Grammatical Operation, Critical Edition



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين. وبعد:

تحقيق النصوص اللغوية هو أحد أهم وجوه النهوض بمجد لغتنا وأمتنا العربية، وهو صورة لتجديد ذكرى رجالها، الذين أحرزوا في علوم العربية المختلفة تفوقاً تشهد لهم به كتبهم التي ظلت حتى يومنا هذا مصدرًا لتدريس علوم القرآن والعربية. بعد الغوص في تحقيق هذا النص تبين لي كثرة عوائده، وغزارة فوائده، وتبينت أهمية تحقيقه ودراسته، وإمارة اللثام عنه، وذلك بعد التوكل على الله سبحانه. الموضوع العام لهذا الكتاب هو شرح للعوامل النحوية ومعروف أن نظرية العامل هي إحدى الأسس المهمة التي قام عليها النحو العربي، ومن أهم معالم أصول النحو العربي ونقطة انطلاقه، فهي نظرية عربية في الأصل، نشأت مع نشأة النحو العربي، وفي بيئة عربية خالصة، حتى اكتملت قواعده، على أيدي رواد اللغة من الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) الذي يعد أول من أرسى دعائم نظرية العامل، ثم تلميذه سيبويه (ت 180هـ) الذي يظهر ذلك واضحًا في كتابه، وغيرهما من الأعلام، وظهر أثر تلك النظرية في جل مصنفات كتب اللغة؛ إذ صنفت فيها كتب مستقلة، أشهرها عوامل الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، و(المصباح في علم النحو) لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الشهير بالمطرزي (ت 610هـ)، ثم عوامل محمد بن بير علي البركوي (ت 981هـ)، فحظي الأخير بعناية الدارسين؛ فأقدموا على شرحه وبيان مسائله ونظمه. أما شروحه فقد تصل إلى سبعة عشر شرحًا بالعربية، ومنها بالفارسية والتركية.

ومؤلف هذا المخطوط هو واحد من الذين أقدموا على شرح العوامل وتسمية المعمول والعمل، فكتب المؤلف هذا النص بعد أنر شعَرَ بالقيمة العلمية له، وما به من حاجة إلى شرح تُبسِّط فيه مسألة العامل، وتوضِّح مقاصدها ومراميتها وتفكُّ ما انغلق من معانيها.

لذا أورد المؤلف مزيدًا من المفردات اللغوية، ومعانيها، وأوزانها، واستشهد بأنواع الشواهد: القرآنية، والشعرية، والنثرية، وساقَّ الجَمَّ الغفير من التعليقات التي رصفها في الحاشية

لذا وجدتُ أن إحياء مثل هكذا رسائل فيه فائدة كبيرة لأنه يدرس أهم المسائل في الدرس النحوي وهي مسألة العامل النحوي

فتم تحقيق هذه الرسالة على قسمين: الأول مقدمة التحقيق، والثاني النص المحقَّق، ثم لائحة المصادر المعتمدة في التحقيق.

والله أسأل أن ينفع به الجميع وأن يجعله لوجهه الكريم، وأقول: إن وقتت في عملي فهذا بفضل من الله ومَنِّه، وإن ظهر فيه ما يوجب الاعتذار منه؛ فذلك لقصور مني، وقلة علمي؛ ولا أدعي الكمال في



عملي فهو وصفٌ جعله الله (ﷻ) لذاته لا ينازعه في ذلك أحد، ومنه الصواب، و إليه المرجع و المآب.

التعريفُ بالرسالةِ

العنوان (العاملُ والمعمولُ والعملُ) وردَ هذا العنوانُ مثبتاً في نصِ المقدِّمة فقد قال المؤلفُ بعد البسمة والحمد: " فهذه رسالةٌ فيما يحتاجُ إليه كلُّ معرِبٍ أشدَّ الاحتياجِ، وهو ثلاثةُ أشياء: العاملُ والمعمولُ والعملُ أي: الإعراب؛ فوجبَ ترتيبها على ثلاثةِ أبوابٍ " وتتفق هذه التسمية في النسخة الوحيدة التي حصلنا عليها من مكتب جامعة السليمانية كما مثبت في اللوحة الأولى وهي من مقتنيات مكتبة السلطان عبد الحميد خان في تركيا وتحمل الرقم (1270) وفي حدود ما اطلعنا عليه فهي رسالة لغوية تعليمية وأرى أنَّ المؤلف قد أجاد في طريقة صياغتها إذ جمع فيها العوامل اللغوية والمعمول ومواطن العمل تتبع مواردها بمختلف معتمداً في ذلك على أمات كتب اللغة.

وصف المخطوط

بعد البحث والتتبع في كتب الفهارس الخاصة بالمكتبة التي زودتنا بالمخطوط لم نحصل على نسخة اخرى لهذا المخطوط حيث تعد هذه النسخة بمنزلة الأصل؛ لأنها عُرضت على مؤلفها او نسخت على نسختها الأصل - استناداً لما وجدناه من التعليقات الجانبية في لوحات المخطوط وقد مُهرت تلك التعليقات بعبارة (منه) أي: ما أفاد به المؤلف، و(جامي) ويقصد بذلك ما نقله من شرح الكافية في النحو لعبد الرحمن ملا جامي¹. وهذه النسخة محفوظة في مكتبة السلطان عبد الحميد خان في تركيا وقد ادمجت هذه المكتبة مع مكتبة السليمانية بإستنبول وتحمل الرقم (1270) لكن من المؤسف لم تعز إلى مؤلفها. وهي نسخة جيدة واضحة المعالم كُتبت بخط النسخ الواضح والجميل، وحوت على (14) لوحة وكل لوحة بصفتين وفي كل صفحة (21) سطرًا، وفي كل سطر (14) كلمة، وفي كل صفحة (294) كلمة حيث تقرب مجموع كلماتها (4116) كلمة تقريبًا، وهي بحجم كتاب مألوف الحجم.

1 - هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، مفسر، فاضل، ولد في (جام) من بلاد ما وراء النهر (سنة 817 هـ) وانتقل إلى هراة، وتفقه، وصحب مشايخ الصوفية، توفي في هراة سنة: (898هـ). ينظر: شذرات الذهب 7/ 36 الأعلام للزركلي . 296 /3



منهج التحقيق:

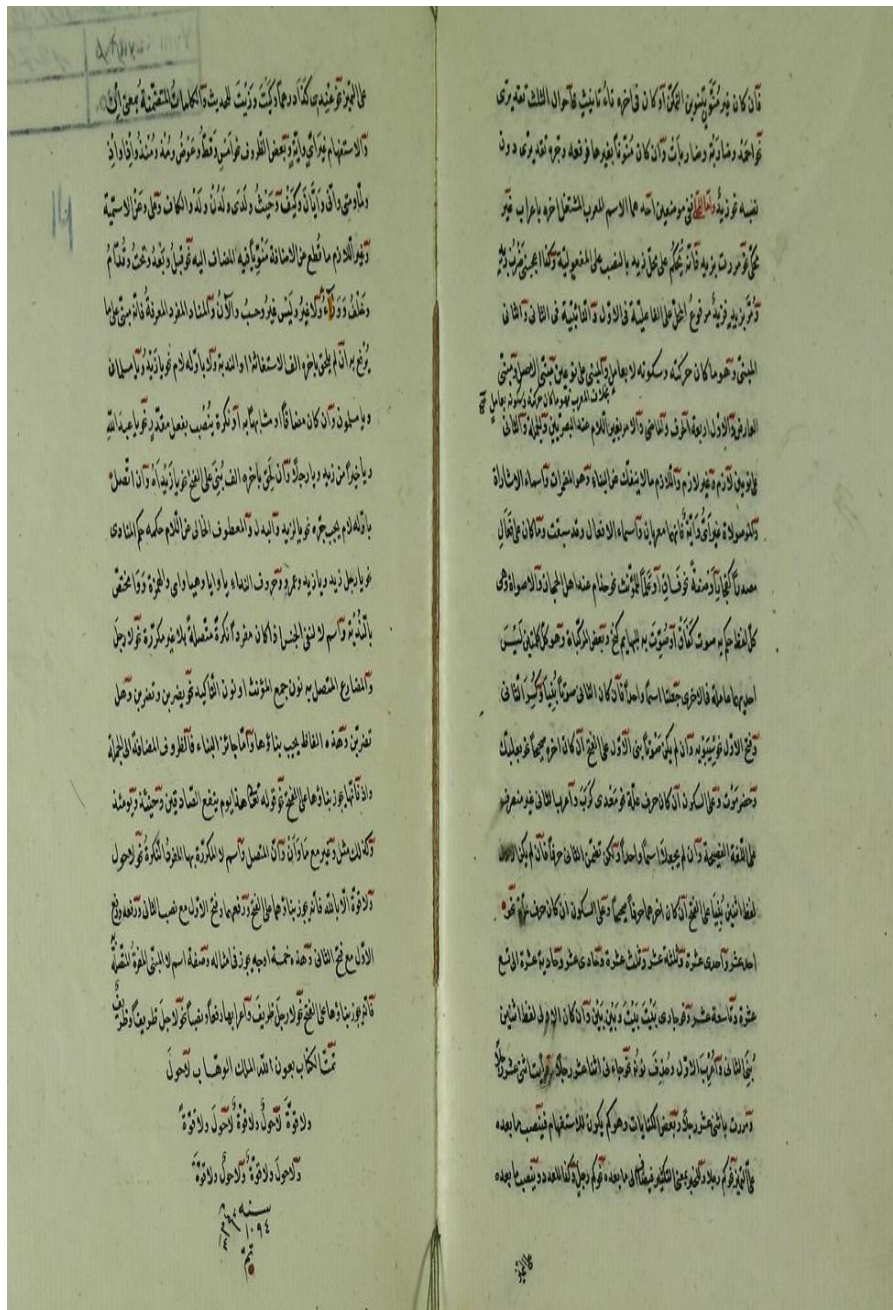
- ✓ بعد تنضيد النسخة الأصل تم تخريج جميع الآيات الكريمة، وأقوال الأعلام المنقولة من المصادر المعتبرة وكذلك ايعاز الأبيات الشعرية إلى قائلها مع تثبيت الاختلافات في متن الهامش.
- ✓ حاولنا إخراج النص صحيحاً قدر الإمكان، وجعله أقرب ما يكون إلى الصورة التي أرادها المؤلف، وذلك بالاستعانة بالأدوات المنهجية، ومنها علامات الترقيم الحديثة لما فيها من أثر في فهم النص، كالفارزة والنقطة، وعلامات التعجب والاستفهام، والجمل الاعتراضية وغيرها.
- ✓ وضعنا بين عضادتين [] كل زيادة اقتضاها السياق أو الإشارة إلى زيادة ملزمة قد وردت في الهامش.
- ✓ ألقنا في مقدمة التحقيق صوراً لبعض الصفائف من المخطوطة المعتمدة في التحقيق.



نماذج من مصورات المخطوط مصوِّرة اللوحة الأولى



مصوّرة اللوحة الأخيرة



النص المُحقَّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله اجمعين.

وبعد..

فهذه رسالةٌ فيما يحتاجُ إليه كلُّ معرِبٍ أشدَّ الاحتياجِ، وهو ثلاثةُ أشياء: العاملُ والمعمولُ والعملُ أي: الإعراب؛ فوجِبَ ترتيبها على ثلاثةِ أبوابٍ:

البابُ الأوَّلُ في العاملِ¹: اعلم أوَّلاً أنَّ الكلمةَ هي اللفظُ الموضوع لمعنى² مفردٍ ثلاثة:

فعل: وهو ما دلَّ بهيئةً وضعاً على أحد الأزمنة الثلاثة³، من خواصِّه دخول قد، والسين، وسوف، وإن، ولم، ولمّا، ولام الأمر، ولا النَّهي، وكلُّه عامل على ما سيجيء.

اسم: هو ما دلَّ على معنىٍ مستقلٍّ بالفهم غير مقترن فيه بأحد الأزمنة⁴ ومن خواصِّه دخول التنوين⁵، وحرف الجر، ولام التعريف، وكونه مبتدأً وفاعلاً ومضافاً، وبعضه عامل كاسم الفاعل، وبعضه غير عامل (أنا وأنت والذّي)

وحرف: وهو ما دلَّ على معنىٍ غير مستقلٍّ بالفهم⁶ بل آلة لفهم غيره وبعضه عامل كحرف الجر، وبعضه غير عامل كهَلْ وقَدْ.

ثم العامل: هو ما أوجب بواسطة كون آخر كلمةٍ على وجهٍ مخصوصٍ من الأعراب⁷ والمراد بالواسطة مقتضى الإعراب وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها فإنَّها أمورٌ خفيّةٌ تستدعي علائم ظاهرة لتعرف مثلاً إذا قلنا: (ضرب زيدٌ غلامَ عمرٍ) فضربٌ أوجب كون آخر زيدٍ مضموماً، وآخر غلامٍ مفتوحاً بواسطة ورود الفاعليّة على زيدٍ والمفعوليّة على غلامٍ، بسبب تعلُّق ضربٍ بهما وأوجب غلامٍ أيضاً كون آخر عمرٍ ومكسوراً بواسطة ورود الاضافة عليه، أي: كونه منسوباً إليه لغلامٍ، فالعاملُ يُحصَلُ المعاني الخفيّة في الأسماء وهي تقتضي نصّب علائم: هي الإعراب في الأفعال المشابهة التامة للاسم وهي في المضارع فقط⁸ فإنَّه مشابه لاسم الفاعل⁹ لفظاً ومعنىً واستعمالاً أمّا

1 - من المناسب هنا أن نذكر تعريف العامل فقد عرفه ابن الحاجب (ت646هـ) قائلاً: "ما يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب" شرح الكافية: 9/1. وقال الشريف الجرجاني (ت816هـ): "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" التعريفات: 145.

2 - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 15 / 1

3 - ينظر: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: 40.

4 - ينظر: البديع في علم العربية: 9 / 1، أمالي ابن الحاجب: 547 / 2.

5 - ورد في هامش المخطوط ما نصه: وهو نون ساكنة في الأصل تتبع حركة أو آخر الكلمة لتأكيد الفعل.

6 - ينظر: الإيضاح في علل النحو: 54.

7 - ينظر: توجيه اللمع: 36

8 - ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 16 / 1.

9 - ورد في هامش المخطوط قوله: مشابهة المضارع إلى اسم الفاعل من اللفظ والمعنى والاستعمال.



أو بالمسجد أو مفعولٌ له إن كان الجار لا ما أو ما بمعناه، نحو: ضربت زيدًا للتأديب¹، وكيمه عصيت² أو مفعول به غير صريح إن كان الجار ما عداها، نحو: مررتُ بزيدٍ، وقد يسند المتعلق إلى الجار والمجرور فيكون مرفوع المحل على أنه نائب الفاعل، نحو: مرَّ بزيدٍ، ويجوز تقديم ما عدا هذا على متعلقه، نحو: بزيدٍ مررت³، وقد يحذف المتعلق فإن كان المحذوف فعلًا عامًّا متضمنًا في الجار والمجرور يُسميان ظرفًا مستقرًّا، نحو: زيدٌ في الدار، أي: حصل، وإن لم يكن كذلك أو لم يحذف متعلقه يسميان ظرفًا لغوًّا، نحو: زيدٌ في الدار، أي: أكل، ومررت بزيدٍ، وقد يُحذف الجار، وهو على نوعين: قياسي وسماعي:

فالقياسي في ثلاثة مواضع: الأوَّل: المفعول فيه فإنَّ حذف في منه قياس إن كان ظرف زمانٍ مبهمًا⁴ كان أو محدودًا، نحو: سرت حينًا، وصمت شهرًا أو ظرف مكانٍ مبهمًا، وهو ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسماه، كالجهات الست⁵، وهي أمام وفدَّام وخلف ويمين وسار وشمال وفوق وتحت، وكـ عند ولدى، ووسط بسكون السين وبين وإزاء وحذاء وتلقاء، وكالمقادير الممسوحة، نحو فرسخ وميل، وبريد إلا جانبًا وجهةً ووجهًا وخارج الدار وداخل الدار، وجوف البيت ووسط الدار بفتح السين، وكل اسم مكانٍ لا يكون بمعنى الاستقرار، نحو: المقتل والمضرب، وكذا إن كان بمعناه، ولم يكن متعلقه بمعناه، نحو: مقامٍ ومكان، فإن هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها لا يقال أكلت جانب الدار، أو مضرب زيدٍ أو مقامه، بل في جانب الدار، أو في مضرب زيدٍ أو في مقامه وأما إن كان عامل القسم الأخير بمعنى الاستقرار يجوز حذف في، نحو: قمت مقامه وقعدت مكانه وإن كان ظرف مكانٍ محدودًا، وهو ما ثبت له اسم بسبب أمر داخل في مسماه، نحو: دارٍ فلا يجوز حذف في فلا يقال: صليتُ دارًا، بل في دارٍ إلا مما بعد دخلَ ونزلَ وسكنَ، نحو: دخلتُ الدارَ ونزلتُ الحانَ، وسكنتُ البلدَ، والثاني المفعول له إذا كان فعلًا لفاعل الفعل المَعْلَلِ ومقارنًا له في الوجود، نحو: ضربتُ زيدًا تأديبًا، بخلاف أكرمك لإكرامك، وجئتك اليوم لوعدي أمس، وفي هذين الموضعين إذا حذف الجار ينصب المجرور إن لم يكن نائبَ الفاعل، ويُرفع إن كان نائبًا بالاتفاق. والثالث: أن⁶ وأنَّ فالجار يحذف منهما قياسًا، نحو: قوله تعالى: "عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى" [عبس: 1-2] أي: لأنَّ جاءه الأعمى، والسماعي فيما عدا الحذف في غير الأولين أن هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ فلا يقاس عليه ثم القياس بعد

1 - ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 236 / 7.

2 - ينظر: المقتضب: 9 / 2، الأصول في النحو: 211 / 2.

3 - ينظر: الأصول في النحو: 437 / 1.

4 - ورد في الهامش ما نصُّه: "لأنَّ المُبهم جزءٌ مفهوم الفعل فيصحُّ انتصابه بلا واسطةٍ كالمصدر والمحدود منها من الزمان محمول عليه أي على المبهمة لاشتراكهما في الزمانية والمكان المبهمة حمل على الزمان المبهمة لاشتراكهما في الإبهام، نحو: جلسْتُ خَلْفَكَ".

5 - البديع في علم العربية: 161 / 1.

6 - نحو: "وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ" [الجن: 18] أي: لأنَّ المساجد.



يوصل متعلقه إلى المجرور فيظهر الإعراب المحلي¹ وهو النصب على المفعوليّة أو الرفع على النائيبة وتسمى حذفًا وإيصاليًا، نحو قوله تعالى: "وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ" [الأعراف: 155] أي: من قومه ونحو قولهم: مالٌ مشتركٌ، فظرف مستقر، أي: مشترك فيه ومستقرّ فيه وقد يبقى مجرورًا على الشذوذ نحو: الله لافعلنّ، أي: والله، ولا يجوز تعلّق الجارين بمعنى واحدٍ بدون العطف بفعلٍ واحدٍ، ولا يقال: مررتُ بزيدٍ بعمر، ولا ضربتُ يومَ الجمعة يوم السبت، بخلاف ضربتُ يومَ الجمعة أمامَ المسجد²، وأكلتُ من ثمره³ من ثفاحه.

والعامل في اسمين على قسمين أيضًا: اسم منصوبه قبل مرفوعه، وقسم على العكس

القسم الأوّل: ثمانية أحرف ستة منها تُسمى حروفًا مشبهةً بالفعل⁴؛ لكونها على ثلاثة أحرف فصاعدًا، وفتح أو اخرها ووجود معنى الفعل في كلّ منها (إنّ وأن) للتحقيق، و(كأنّ) للتشبيه و(لكنّ) للاستدراك، و(ليت) للتمني، و(لعلّ) للترجي، ولا يتقدّم معمولها عليها، ولها صدرُ الكلام، غير أنّ فلا يقع في الصدر أصلًا، ويلحقها ما فتلغى، وتدخل [أي حين ادخال ما] على الأفعال نحو، إنّما ضرب زيد، فإنّ لا يُغيّر مع جملتها⁵ في حكم المصدر، ومن ثمة وجب الكسرُ في موضع الجُمْل والفتح في موضع المفرد فكُسرت في الابتداء⁶ نحو: إنّ زيدًا قائمٌ وفي جواب القسم، نحو: والله إنّ زيدًا قائمٌ، وفي الصلّة، نحو قوله تعالى: «وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ»⁷ وفي الخبر عن اسمٍ عينٍ نحو: زيد أنّه قائمٌ وفي جملة دخلت في خبرها لام الابتداء نحو: عملت أنّ زيدًا لقائمٌ، وبعد القول العري عن الظنّ نحو قل إنّ الله تعالى واحدٌ، وبعد حتّى الابتدائيّة، نحو: أتقول ذلك حتّى إنّ زيدًا يقوله، وبعد حروف التصديق نحو: نعم إنّ زيدًا قائمٌ، وبعد حرف الافتتاح، نحو: ألا إنّ زيدًا قائمٌ، وبعد واو الحال، نحو قوله تعالى: **سمح وإنّ فريقًا من المؤمنين لكرهون سجي [الأنفال: 5]**

وفتحت فاعلًا، نحو: بلغني أنّك قائمٌ، ومفعولًا، نحو: علمت أنّ زيدًا قائمٌ، ومبتدآت، نحو: عندي أنّك قائمٌ ومضافًا إليها، نحو: اجلس حيث إنّ زيدًا جالسٌ، وبعد لو؛ لأنّه فاعل، نحو: لو أنّك قائمٌ لكان كذا، أي: لو ثبت قيامك، وبعد لولا؛ لأنّه مبتدأ، نحو: لولا أنّك ذاهب لكان كذا، أي: لولا ذهابك موجودٌ، وما المصدرية التوقيفية؛ لأنّه فاعلٌ لاختصاص ما المصدرية، بالفعل نحو: اجلس ما أنّ زيدًا قائمٌ، أي: ما

1 - الإعراب المحلي: هو تعيّن اعتباري بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقترناً. ينظر: شرح قواعد الإعراب: 74/1، جامع الدروس العربية: 27/1، النحو الوافي: 84/1.

2 - هامش: " لأن معناهما مغاير لأنّ اليوم من ظروف الزمان المحدودة والأمام من المكان المبيهم"

3 - أي للتبعيض.

4 - ينظر: الكتاب: 285/1 و461/1 والمقتضب 107/4. الملاحظ هنا بعد العودة إلى أقدم مصادر النحو العربي نجد أنّ سيبويه قد أشار إلى أنّ عدد الحروف المشبهة خمسة، فهو لم يذكر أنّ

المفتوحة همزة منها، ولكنه قد أفردا في آخر الجزء الأول بابا خاصا لاستعمالات "إنّ وأن" وذا يعني انه بعدها حرفا واحدا تُكسر همزته في موضع وفتح في آخر.

5 - أي مع اسمها وخبرها.

6 - ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: 121، وشرح المفصل لابن يعيش: 527/4.

«القسم وفي»

7 - القصص: 28.



قيام زيد، وبعد حروف الجر، نحو عجبْتُ من أُنْكَ قائم¹، وبعد اثبت أن زيدًا قائم، بمعنى مَدَّة ثبوت حتى العاطفة للمفرد، نحو: عرفت أمورك حتى أُنْكَ صالح²، وبعد مذ ومنذ، نحو: ما رأيتَه مذ أُنْكَ قائم، وحيث جازَ التقديران جاز الأمران كالتي وقعت بعد فاء الجزاء، نحو: مَنْ يكرمني فإني أُكرمه، فإن كُسرَت فالمعنى: (فأنا أُكرمه) وإن فُتحت فالمعنى: (إكرامي إيَّاه ثابت) وتخفف المكسورة فيلزم اللام في خبرها، ويجوز القائها ودخولها على فعل من أفعال المبتدأ³، نحو قوله تعالى: " وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً " [البقرة: 143]، " وَإِنَّا لَنَنْظُنُّكَ مِنَ الْكٰذِبِينَ " [الأعراف: 66] ⁴ وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر⁵ ويلزم أن يكون قبلها فعل من أفعال التحقيق، نحو: علمتُ أن زيدًا قائم، وتدخل على الفعل مطلقًا⁶ ويلزمها⁷ مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء حرف النفي، نحو: علمت أن لا يقوم، أو السين، نحو قوله تعالى: " عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ " [المزمل: 20] أو سوف أو قد، نحو: علمت أن قد يقوم، ولو كان غير متصرفٍ أو شرطًا أو دعاءً لا يحتاج إلى أحد [من] ⁸ هذه الحروف نحو قوله تعالى: وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ " [الأعراف: 185] " وقوله تعالى: " تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا " [سبأ: 14] وقوله تعالى: " وَالْخُمُسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا " [النور: 9] " وتخفف لكنَّ فيجب الغاؤها⁹، نحو: ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌ حاضرٌ، ويجوز دخولها على الفعل، نحو: كان قامَ زيدٌ، وما قام زيدٌ، ولكن قَعَدَ¹⁰. والسَّابِعُ إِلَّا في المستثنى المنقطع وهو الذي يخرج من متعدِّدٍ لكونها بمعنى لكنَّ فيتقدَّر له الخبر، نحو: جاءني القوم إلا حمارًا، أي: لكنَّ حمارًا لم يجيء.

والثامن: لا لنفي الجنس¹¹، وشرط عمله: أن يكون اسمه نكرة مضافةً أو مشبهةً بها¹² غير مفصولة عنها نحو: لا غلامَ رجلٍ جالسٍ عندنا والقسم الثاني حرفان ما ولا المشبهان بليس في كونهما للنفي والدخول على المبتدأ والخبر، وشرط عملها أن لا يُفصلَ بينها وبين اسمها بأنَّ ولا يخبربهما ولا بغيرهما وأن لا ينتقض النفي بإلا وشرط في لا معها كون اسمها نكرةً نحو: زيدٌ قائمًا، ولا رجلٌ حاضرًا وان لم يوجد أحدُ الشرُوط لم يعمل، نحو: ما إن زيدٌ قائم، وما قائم زيد، وما زيد إلا قائم، ولا يتقدَّم معمولهما عليهما.

1 - ينظر: اللحة في شرح الملح: 2/ 553.

2 - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 391، شرح المفصل في صنعة الإعراب: 4/ 44.

3 - ينظر: الكافية في علم النحو: 53، شرح التسهيل، للدماميني: 4/ 64.

4 - هامش: "وإنما يلزم هذه الحروف أمًا ليكون وأمًا لنلا يلتبس بأن المصدرية متواسطة"

5 - هامش: والسبب في تقديره أن مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة كما سبق.

6 - هامش: "لأن يكون مفسر لضمير الشأن"

7 - هامش: "أي أن المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل"

8 - زيادة يقتضيهما السياق.

9 - قال بن يعيش معللاً سبب اهمال لكن المخففة: "لما حُفقت وأسكن آخرها، بطل عملها، إلا أن معنى الاستدراك باقي على حاله" شرح

المفصل لابن يعيش: 4/ 562.

10 - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 562.

11 - ينظر: اللع في العربية: 44، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 265.

12 - هامش: "نحو: لا خيرًا من زيد جالس عندنا"



والعامل في الفعل المضارع على نوعين: ناصبٌ وجازمٌ.
فالناصب أربعة أحرف: أن للمصدرية، ولن للنفي المؤكّد في الاستقبال.
وكي للسببية، وإذن للشرط والجزاء، وشرط عمله أن يكون فعله مستقبلاً غير معتمدٍ على ما قبله¹ وإن
أريد به الحال أو اعتمد على ما قبله لم يعمل²، نحو: إذن أظنّك كاذباً، لمن قال: قلتُ هذا القول، ونحو:
أنا إذن أكرمك من قال: جنتك، ويجوز اضممار أن خاصّة فينصبُ المضارعُ به، نحو: زرني فإكرمك،
والجازم خمس عشرة كلمة: أربعة منها حروف تجزم فعلاً واحداً، وهي: (لم ولما لنفي الماضي ولام
الأمر ولا النهي للطلب)

وأحد عشرة مها تجزم فعلين إن كانا مضارعين³ تسمى كلمُ المجازات وهي: إن للشرط والجزاء،
وحيثما وأين وأنى للمكان، ومتى وإذما وإذما للزمان ومهما وما ومن وأي) ويجوز اضممار أن خاصّة
فيجزم المضارع بها. نحو: زرني أكرمك.

والعامل القياسي⁴ ما يمكن أن يذكر في عمله قاعدةً كليةً موضوعها غيرُ محصورٍ ولا يضره كون
صيغته سماعية⁵، نحو: كلُّ صفةٍ مشبهةٍ ترفعُ الفاعل وهو تسعة: الأوّل الفعل فكل فعل يرفع وينصب
معمولاتٍ كثيرةً، ويجوز تقديم منصوبةٍ عليه وهو على نوعين: لازمٌ ومتعدٍ فاللازم ما يتم فهمه بغير
ما وقع عليه لفعل، نحو: قعد زيدٌ، ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر، فمنه أفعال المدح، وهي:
نعم للمدح، وبئس للذم، وشرطهما أن يكون الفاعل معرّفًا باللام أو مضافًا إليه أو مضمراً
مميزاً بنكرة ويذكر بعد ذلك المخصوص مطابقاً للفاعل⁶، وهو مبتدأ وما قبله خبره، نحو: نعم الرجل
زيدٌ، ونعم غلاماً الرجل الزيدان، ونعم رجلاً زيد، وقد يحذف المخصوص إذا علم⁷ وقد يقدّم على
الفعل نحو: لزيدون نعم الرجال وساء، مثل: بئسَ وحيداً للمدح وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص
واعرابه كإعراب مخصصٍ نعم: نحو: حبذا زيد

- 1 - هامش: "إن لم يكن ما بعدها معمولاً لما قبلها فإنّه اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لأنّها لضعفها لا تقدر إن يعمل فيها اعتمد قبلها"
- 2 - يشترط في عمل (إذن) لتنصب إذن الفعل المضارع بعدها أن تكونَ في صدر الكلام، وأن تتصل بالفعل المضارع، وأن يكون الفعل بعدها دالا على الاستقبال المحض. قرينة السياق ودورها في التععيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه: 211.
- 3 - ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 92.
- 4 - العامل القياسي: هو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأوّل في الثاني وعرفت علته قست عليه. التعريفات: 145.
- 5 - هامش: "أي: بعض الصيغة سماعية وبعضها قياسية فكلها ترفع الفاعل والقاعدة الكلية فيها أن ترفع الفاعل سُمعت"
- 6 - هامش: "مطابقاً للفاعل في الجنس والإفراد والتنثنية والجمع والتذكير والتأنيث وإنما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى"
- 7 - نحو: نعم العبد أي أيوب.



والمتعدي ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل وهو ثلاثة أضرب الأول: متعد إلى مفعول واحد، نحو: ضرب زيداً عمرًا، ويجوز حذف مفعوله بقرينة وبدونها والثاني: متعد إلى مفعولين وهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما كان مفعوله الثاني مباينًا للأول. نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، ويجوز حذفهما وحذف أحدهما مع قرينة بدونهما.

القسم الثاني: أفعال القلوب¹: وهي أفعال دالة على فعلٍ قلبي داخله² على المبتدأ والخبر ناصبة إياهما على المفعولية نحو: علمتُ ورأيتُ ووجدتُ وزعمتُ وظننتُ ودخلتُ وحسبتُ وهب بمعنى احسب غير متصرفٍ، ولا يجوز حذف مفعوليهما معًا أو أحدهما بدون قرينة ومع قرينة كثر حذفهما معًا³، وقلَّ حذف أحدهما فقط ومن خصائصهما جواز الإلغاء والإعمال إذا توسّطت بين معموليهما، نحو: زيدٌ علمتُ منطلق، أو تأخرت، نحو: زيد منطلق علمت، ومنها جواز أن يكون فاعلها مفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى⁴ نحو: علمتني قائمًا⁵، وحمل عدم وفقد في هذا الجواز على وجه ومنها جواز دخول أن على مفعوليهما نحو: علمت أن زيدًا قائم وأما التعليق⁶ بكلمة الاستفهام أو النفي أو لام الابتداء أو القسم أو إنَّ المكسورة إذا دخل في خبرها لام الابتداء، أي: إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظًا لا معنى فيعم في هذه الأفعال، نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، ورأيت ما زيد منطلق، وكلّ فعلٍ قلبي غيرهما، نحو: شككت ونسيث، وكل فعل يطلب به العلم، نحو: امتحنتُ وسألت، ومنه أفعال الحواس كلمست وأبصرت وسمعت وشممت وذقت⁷

و القسم الثالث:⁸ أفعال ملحقة بأفعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وعدم مجاز حذفهما معًا أو حذف أحدهما فقط بلا قرينة، وقلَّ حذف أحدهما فقط بها⁹ نحو: صيرَ وجعلَ وتركَ واتخذَ.

1 - سميت بأفعال القلوب؛ لأنها لا يُحتاج في صدها إلى الجوارح والأعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية.

2 - ينظر: همع الهوامع: ١ / ١٥٦.

3 - هامش: "لأنَّ المفعولين معًا بمنزلة اسم واحد لأنَّ مضمونها معًا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحد في بعض أجزاء الكلمة الواحدة".

4 - أي المراد منه أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدي المعنى.

5 - اختصت أفعال القلوب بجوار أعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلاً والآخر مفعولاً نحو ظننتني، وحكى الفراء (عدمتي، وفقدتني، ووجدتني، وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة). ينظر: شرح الأشموني: ٢ / ٢٤، حاشية الخضري: ١ / ١٤٨.

6 - هامش: "الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين: أحدهما أن الإلغاء جائز لا واجب، والتعليق واجب والثاني أن الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق إبطال العمل في اللفظ دون المعنى.

7 - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 345.

8 - أي: القسم الثالث من الأفعال التي تنصب مفعولين.

9 - أي: بلا قرينة.



والثالث متعدي إلى ثلاثة مفاعل¹، نحو: أعلم وأرى، وهذه مفعولها الأوّل كمفعول باب أعطيته والأخيران كمفعولي باب علمت، نحو: أعلم زيد عمروًا بكرًا فاضلاً، ثم اعلم أنّه لا بدّ لكلّ فعل من مرفوع وإن تمّ به كلامًا ولم يحتج به إلى غيره يسمى فعلاً تامًّا ومرفوعه فاعلاً ومنصوبه إن كان متعدّيًا ومفعولًا كالأفعال السابقة وإن احتاج إلى معمول منصوب يسمى فعلاً ناقصًا ومرفوعه اسمًا له ومنصوبه خبرًا له ولا يدخل الآ على المبتدأ والخبر في الأصل وهو على قسمين:

القسم الأوّل: ما لا يدل على معنى المقاربة وهو الشائع والمتبادر من اطلاق الفعل الناقص، نحو: كان وصار ورجع، واستحال وتحول وارتد² وجاء وقعد إذا كنّ بمعنى صار واصبح وأمسى وأضحى وظل واطمأن وعاد وغدا وراح³ وما زال وما فتىء بفتح التاء وكسرها وما فتىء وما ونيء⁴ وما دام كلها بمعنى ما زال⁵ وما دام⁶ وليس، وقد يضمن الفعل التام معنى صار فيصير ناقصًا نحو: تمّ التسعة بهذا عشرة، أي: صارت عشرة تامّة.

وكمّل زيدٌ عالمًا، أي: صار عالمًا كاملاً، وغير ذلك، ويجوز تقديم إخبارها على أنفسها⁷ إلا ما أوّله ما فلا يجوز، نحو: قائمًا ما زال زيدٌ، وكذا إن بُدّل ما بأن النافية وأما إن بُدّل بلم ولن فيجوز، نحو: قائمًا لم يزل، نحو: قائمًا لن يزال.

والقسم الثاني: ما يدل على معنى القرب ويُسمى أفعال المقاربة، ولا يكون إخبارها إلا أفعالاً مضارعة، نحو: عسى وخبره الفعل المضارع مع أن غالبًا، نحو: عسى زيدٌ أن يخرج⁸، وقد يحذف أن وقد يكون تامًا بأن مع المضارع، نحو: عسى أن يخرج زيدٌ، وكاد وخبره غالبًا مضارع بلا أن، نحو: كاد زيدٌ يخرج، وقد يكون مع أن وكرب وهو مثل كاد في وجهيه، وهلهلّ وطفق وأخذ وانشأ وأقبل وهبّ وجعل وعلقّ وإخبارها الفعل المضارع بلا أن، وأوشك وهو يستعمل استعمال عسى وكاد ولا يجوز تقديم إخبار أفعال المقاربة على أنفسها.

والثاني: اسم الفاعل: وهو يعمل عمل فعله المعلوم⁹

والثالث: اسم المفعول: فهو يعمل عمل فعل المجهول وشرط عملهما في الفاعل المنفصل والمفعول به

- 1 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/ 72، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3/ 1554.
- 2 - كقوله تعالى: "فَأَرَادَ بِصِيرَاتٍ" [يوسف: 96]، وقول الشاعر: إنّ العداوة تستحيل مودةً بندارك الهفوات بالحسنات [الكامل]
- 3 - أي وأض وعاد وغدا وراح فهذه الأربعة ناقصة إذا كانت بمعنى صار.
- 4 - وني وني، ووناء، ووني وني: فتر وضعف، ومنه قول الشاعر: فما وني محمّد مذ أن غفر له الإله ما مضى وما غير.
- ينظر: الأفعال - سعيد المعافري: 4/ 252.
- 5 - ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 4/ 143.
- 6 - نحو: مادام زيد جالسًا، أي: مدة جلوس زيد.
- 7 - أي: على الأفعال الناقصة نفسها.
- 8 - ينظر: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 395، المغرب في ترتيب المعرب: 2/ 432.
- 9 - أي: يعمل الرفع والنصب إذا لم يكن لازمًا.



أن لا يكونا مصغرين¹، نحو: ضويرب ومضيرب²، ولا مصوفين نحو: جاءني ضارب شديد وأن وُصِفَا بعد العمل لم يضرب عملهما السابق، نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ غلامُهُ شديدٌ، ثم إن كانا باللام لا يشترط لعملهما غير ما ذكر، نحو: الضارب غلامه عمروًا أمس عندنا، وإن كان مجردين منهما يشترط الاعتماد على المبتدأ أو الموصوف أو ذي الحال نحو: جاءني زيدٌ ركبًا غلامُهُ أو الاستفهام، نحو: أقائم الزيدان، والنفي نحو: ما قائم الزيدان، ويشترط في نصبهما المفعول به الدلالة على الحال والاستقبال وتثنيتهما وجمعهما كمفرد كمفردهما وكذا ثلاثة أوزان في مبالغة الفاعل فعالٍ وفِعُولٌ ومفعال ولا يشترط في عمل هذه الثلاثة في الحال والاستقبال والرابع الصفة المشبهة: فهي تعمل عمل فعلها بالشرط المعتبرة في اسم الفاعل، غير معنى الحال والاستقبال فإنّه لا يشترط في عملهما نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه والخامس اسم التفضيل: وهو لا ينصب المفعول به بالاتفاق ولا يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا صار بمعنى الفعل بأن يكون المتعلق ما جرى عليه مفضلًا باعتبار التعلُّق على نفسه باعتبار غيره منفيًا، نحو: ما رأيت رجلًا أحسن من عينه الكحل² منه في عين زيد³.

والسادس المصدر: وشرط عمله في الفاعل والمفعول به أن يكون مصغراً ولا موصوفاً ولا مقترناً بالحال ولا معرفاً باللام عند الأكثر إلا عددًا ولا نوعًا ولا تأكيدًا مع الفعل وبدونه. ولا الفعل مرادًا غير لازم الحذف وإن كان لازم الحذف فيعمل المصدر ولقيامه مقام الفعل، نحو: سقيًا زيدًا، ويجوز حذف فاعله بلا نائب، ولا يجوز هذا في غير المحدد ولا يضمير فيه ولا يتقدّم معموله عليه.

والسابع: الاسم المضاف: وهو يعمل الجر وشرطه أن يكون اسمًا مجردًا عن تنوينه ونائبه لأجل الإضافة، وألا يكون مساويًا للمضاف إليه في العموم والخصوص ولا أخص منه منطلقًا.

وهي على نوعين معنويّة ولفظية: فالمعنويّة: أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، نحو: غلام زيدٍ، وضارب عمرٍ، وأمس وشرطها تجريد المضاف من التعريف وهي إمّا بمعنى من، إن كان المضاف إليه جنسًا شاملاً للمضاف وغيره، نحو: خاتم فضة، أو بمعنى اللام في غيره وهو الأكثر نحو: غلام زيد ورأس عمرو، وتفيد تعريفًا إن كان المضاف إليه معرفة والمضاف غير وشبه ومثل فإنّها لا تتعرف بالإضافة، نحو: لأم زيدٍ، وتخصيصًا إن كان نكرة، نحو: غلامٌ رجلٍ، واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ، نحو: ضارب زيد وحسن الوجه، ومعمور الدار

1 - لأنه لو كان مصغراً لا يعمل مطلقاً لأنّ التصغير بمنزلة الصفة فلا قولك ضويرب في قوّة ضارب صغير
2 - هامش: " والكحل متعلق مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضلة باعتبار عين الرجل ومفضلا عليه باعتبار عين زيد.
3 - ينظر: الكتاب لسبويه: 2/ 31، المقتضب: 3/ 248، الباب في علل البناء والإعراب: 1/ 447.



والضاربا زيد، والضاربوا زيد، وامتنع نحو: الضارب زيد؛ لعدم التخفيف وجاز الضارب الرجل حملاً على حسن الوجه، أصله الحسن وجهه.

الثامن: الاسم المبهم التام: فإنه ينصب اسماً نكرة على التمييز وتامه، أي: كونه على حالة يمتنع اضافته معها بأحد خمسة أشياء بنفسه وذلك في الضمير المبهم، رُبه رجلاً، وياله رجلاً ونعم رجلاً، وفي اسم الإشارة،¹ نحو: قوله تعالى: "مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا" [البقرة: 26]

وبالتنوين أما لفظاً، نحو: رطل زيتاً، أو تقديرًا، نحو: عندي مثاقيل ذهباً، وأحد عشر رجلاً وممميز ثلاثة إلى عشرة لا ينصب بل هو مجرور، ومجموع نحو ثلاثة رجالٍ، إلا في ثلاثة مائة إلى تسع مائة، ومميز أحد عشر إلى تسع وتسعين منصوب مفرد دائماً مميز مائة والـف وتثنيتهما وجمعه لا ينصب بل هو مجرور مفرد، نحو: مائة رجل وألف درهم، وبنون التثنية، نحو: منوان سمن ويجوز في بعض هذين القسمين الإضافة، نحو: رطل زيتٍ، ومنوان سمن²، ولا يجوز في غيرهما وبنون شبه الجمع وهو عشرون إلى تسعين، نحو: عشرون درهماً، وبالإضافة، نحو: ملوؤه عسلاً³ ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه.

والتاسع: معنى الفعل والمراد منه كل لفظ يفهم منه معنى فعل فمنه أسماء الأفعال وهي ما كان بمعنى الامر والماضي ويعمل عمل مسماه ولا يتقدم معموله عليها والأول نحو: ها زيدا، أي: خذه، ورويده زيدا، أي: امهله، وهلم زيدا، أي: احضره، وهات شيئا أي: اعطه، وحيهل الثريد أي: اتيه، وبله زيدا أي: دعه، وعليك زيدا أي الزمه، ودونك عمرا، أي خذه، وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك.

والثاني: نحو هيهات الأمر، أي: بعد، وشتان زيد وعمرو، وسرعان زيد، وشكان زيد عمره، أي: قرب، وغير ذلك، ومنه الظرف المستقر وقده مره تقديره وهو لا يعمل في المفعول به بالاتفاق ولا في الفاعل الظاهر إلا بشرط الاعتماد وعلى ما ذكره الموصول، نحو: زيد في الدار أبوه، وما في الدار أحد وجاء الذي في الدار أبوه، ويجوز كون الظرف خبراً مقدماً، وإذا لم يرفع ظاهراً ففاعله ضمير مستتر فيه منتقل من متعلق المحذوف، ويعمل في غيرهما كالحال والظروف بلا شرط، ومنهم منسوب فإنه يعمل كعمل اسم المفعول، نحو: جاءني رجل هاشمي أخوه ويشترط في عمله ما يشترط، فيه ومنه الاسم المستعار نحو: أسد، في قولك: مررت برجل أسدٍ غلامه، وأسدٍ عليّ، أي: مُجتري، فلذا عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة، نحو: لفظة الله في قوله تعالى: "وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ" [الأنعام: 3] أي المعبود فيها، ومنه اسم الإشارة وليت ولعل وحروف النداء والتثنية والنفي وغيرهما فهذه يعمل في غيرها في غير الفاعل والمفعول به في المعمولات والفعل كالحال والظرف

1 - وهذا ما أطلق عليه سيبويه "باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً" الكتاب لسيبويه: (2/ 175)

2 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 232/ 9.

3 - ينظر: الكتاب لسيبويه: 44/ 1،



العامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يُعرف في القلب، وهو اثنان الأول رافع المبتدأ والخبر وهو التجرد من العوامل اللفظية لأجل الاسناد نحو: زيد قائم.

والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم، نحو: زيد يضرب، فيضرب واقع موقع ضارب وذلك الوقوع إنما يكون إذا تجرّد من العوامل والجوازم فمجموع ما ذكرناه من العوامل ستين الباب الثاني: في المعمول اعلم أولاً أن الألفاظ الموضوعية إذا لم يقع في التركيب لم تكن معموله كما لا يكون عامله وإن وقعت فيه فعلى ثلاثة أقسام

القسم الأوّل: ما لا يكون معمولاً أصلاً وهو اثنان

الأوّل: الحرف مطلقاً، والثاني: الأمر بغير اللام عند البصريين، فإنّه لمّا حذف عنه حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابهاً للاسم فأعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة فعاد إلى أصله وهو البناء، وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة.

والقسم الثاني: ما يكون معمولاً دائماً، وهو اثنان أيضاً

الأوّل: الاسم مطلقاً حتى حُكِمَ على أسماء الأفعال بأنّها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها سادّ مسدّ الخبر أو منصوبة المحل على المصدرية وإن قال بعضهم لا محلّ لها من الاعراب؛ لكونها بمعنى الفعل وعلى ضمير الفصل، نحو: كان زيد هو القائم، الحرفية خلافاً لبعضهم يقول إنّه اسم لا محلّ من الاعراب وأمّا اللام الداخلة على الصفات، فقال بعضهم: إنّها حرف كخيرها، وقال أكثرهم: هي اسم موصول بمعنى الذي أو التي أعطى اعرابها لما بعدها لمّا انتقل من الفعلية إلى الاسمية، فأصل جاءني الضارب زيّداً فجاءني الذي ضرب زيّداً، فالأوّل معمول والثاني غير معمول فلما غير هذا الكلام صار الأوّل في صورة الحرف، والثاني في الاسم، فانعكس الحكم ترجيحاً لجانب اللفظ على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي والثاني الفعل المضارع.

والقسم الثالث: ما كان الأصل فيه ألا يكون معمولاً لكن قد يقع موقع القسم الثاني فيكون معمولاً: وهو اثنان أيضاً.

الأوّل الماضي: فإنّه إذا وقع بعد أن المصدرية يحكم على محلّه بالنصب، وإذا وقع بعد الجازم شرطاً أو جزاءً يحكم على محلّه بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف نحو أعجبتني أن ضربت وتقتل، وأن ضربت وتقتل ضربتك، واقتل، وفي غير هذين لا يكون معمولاً.

والثاني الجملة وهي على قسمين فعلية وهي المركّبة من الفعل لفظاً أو معنى وفاعلها نحو ضرب زيد وإن تكرمني أكرمك، وهيئات زيد، وأقام الزيدان، وهي المركّبة من المبتدأ والخبر، أو من اسم الحرف العامل، وخبره نحو: زيد قائم وأن زيّداً قائم، فإن أُريد بالجملة لفظها فلا بدّ له من اعراب



لكونه في حكم الاسم المفرد حتى يجوز وقوعهما في كل ما وقع فيه فيقع مبتدأ وفاعلاً ونائبه وغير ذلك، نحو: زيد قائم جملة اسمية!

أي هذا اللفظ ومنه مقول القول، نحو قوله تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمِ آمِنُوا" [البقرة: 13] أو كذا إن أريد بها معنى مصدرى، إمّا بواسطة إنَّ أو أن أو ما المصدريتين كقولك بلغني أنك قائم وكقوله تعالى: "وان تصوموا خير لكم" أو غيرها نحو الجملة التي أضيف إليها، كقوله تعالى: { هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ } [المائدة: 119] «أي: يوم نفع صدق الصادقين، ونحو قوله تعالى: { وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } [يس: 10] أي: إنذارك وعدم انذارك، وتسمع بالمُعيدي خير من أن تراه، أي: سماعك، وهذا الأخير مقصور على السماع، وفي غير هذين لا يكون له اعراب إلا أن تقع خبراً لمبتدأ، نحو: زيد أبوه قائم، أو لباب إنَّ، نحو: إنَّ زيداً قائم أبوه فتكون مرفوعة المحل أو لباب كان، نحو: كان زيد أبوه عالم، أو لباب كاد، نحو: كاد زيد يخرج، أو مفعولاً ثانياً لباب علم، نحو: علم زيد عمراً أبوه قائم، أو علم زيد عمراً بكرة أبوه قائم، أو معلماً عنها، نحو: علمت أقائم زيد أو حالاً، نحو: جاءني زيد وهو راكب فتكون منصوبة المحل أو جواباً للشرط جازم بعد الفاء أو إذا، نحو أن تكرمي فأنت مكرم فتكون مجزومة المحل أو صفة لنكرة، نحو جاءني رجل أبوه قائم، أو معطوفه على مفرد، نحو: زيد ضارب ويقتل أو جملة لها محل من الإعراب، نحو: زيد أبوه قائم وابنه قاعدٌ، أو بدلا من أحدهما أو تأكيداً للثانية أو بياناً لها على رأي فيكون إعرابها على حسب إعراب المتبوع فظهر من هذه الجملة أن الجملة أن الجملة قسمان قسم في تأويل المفرد فيكون له إعراب في كل موضع وذلك أيضاً قسمان قسم ما أريد به لفظه وما أريد به معنى مصدرى وقسم من الجملة لا يكون في تأويل المفرد فلا يكون معموله إلا في خمسة مواضع خبر ومفعول وجواب شرط جازم مع الفاء أو إذ أو حالٌ وتابعٌ ثم المعمول على نوعين معمول بالأصالة ومعمول بالتبعية الأول أربعة أقسامٍ مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ ومجزومٌ.

أما المرفوعات فتسعة:

الأول: الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل التام المعلوم أو ما بمعناه، نحو: ضرب زيد وأقائم الزيدان وهيهات زيد.

والثاني: نائب الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل التام المجهول أو ما بمعناه نحو ضرب زيد و أمضروب الزيدان ولا يكونان الا سمين أو تأويله غير أن النائب قد يكون جاراً أو مجروراً، نحو: مرَّ بزيد، فيجب أفراد عامله وتذكيره ولا يجوز تقديمهما على عاملها ولا حذفهما معاً إلا من المصدر، وقد مرَّ كلُّ منهما قسمان: مضمَر ومظهر فالمضمَر أيضاً على قسمين: مستتر وبارز، والمستتر أيضاً قسمان:

1 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1168.



واجب الاستتار، بحيث لا يجوز إبرازه ولا يسند عامله إلا إليه، وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة إليه وتارة إلى اسم ظاهر، والأول في المتكلمين والمخاطب والمفرد المذكر من غير الماضي، نحو: أضرب ونضرب أو تضرب، واسم فعل الأمر، نحو: نزال وصه ومه، وأفعال التفضيل في غير مسألة الكحل، نحو: زيد أفضل من عمرو، واسم الفاعل واسم المفعول، وما كان بمعناهما، والصفة المشبهة والظرف المستقر إذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل الظاهر، نحو: جاءني ضارب أو مضروب أو أسدٌ ناطقٌ أو حسن، ونحو: في الدار زيد.

وفي تثنيتي اسم الفاعل واسم المفعول وجمعهما السالم مطلقاً، نحو: جاءني رجلان ضاربان أو مضروبان أو رجال ضاربون أو مضروبون، وفي عدا وخلا فعلين وفي ما عدا وما خلا وليس له ولا يكون في باب الاستثناء، نحو: جاءني القوم عدا زيد، أو ليس زيدا، ولا يكون زيدا، والثاني في الغائب المفرد والغائبة المفردة، نحو: زيد ضرب أو يضرب أو ليضرب أو لا يضرب وهند ضربت أو تضرب أو لتضرب أو لا تضرب ويقال ضرب زيد، وكذا البواقي فلا يستتر فيه ضمير وفي شبه الفعل مما ذكر إذا وجد شرط عمله غير التثنية والجمع المذكورين، نحو زيد ضارب أو مضروب أو اسد ناطق أو هاشمي أو حسن في الدار، ويقال: زيد ضارب غلامه، وكذا البواقي فلا يستتر وأما البارز المتصل ففي تثاني الأفعال وهو الألف، نحو: ضربا وضربتا وضربتما ويضربان وتضربان وليضربا ولا تضربا واضربا وجمعها المذكر وهو الواو، نحو: ضربوا أو ضربتم إذ أصله ضربتمو أو يضربون وتضربون، وجمعها المؤنث وهو النون، نحو: ضربن وضربتن وليضربن وفي المخاطب المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً، والمنكلم وحده في الماضي وهو التاء، نحو ضربت بحركات التاء والمنكلم معه غيره في الماضي أيضاً وهو (نا) نحو: ضربنا وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو (الياء) نحو: تضربين واضربي ولا تضربي وأما المظهر فظاهرٌ وإذا أسند إليه العامل يجب إفراده وغيبته ولو كان مثني أو مجموعاً، نحو: ضربَ الزيدان والزيدون، وإن كان مؤنثاً حقيقياً من الأدميين مفرداً أو مثني متصلاً بعامله، يجب تأنيثه إن كان متصرفاً، نحو: ضربت هند أو هندان، وزيد ضاربة جاريتها، وكذا إذا أسند إلى ضمير المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل، نحو: هند ضربت أو ضاربة، والشمس طلعت، وفي غيرهما يجوز تأنيث عامله وتذكيره إن كان مؤنثاً، نحو: طلعت أو طلعت الشمس¹، ونحو سارت أو سار الناقة، ونحو: جاءت أو جاء المؤنثات، ونحو: جاءت أو جاء القاضي اليوم امرأه²، ونحو: الرجال جاءت أو جاؤوا أو جاءت أو جاء الرجال، والمؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديرًا وهي التاء الموقوف عليها هاء، نحو: ظلمة وشمس، والألف المقصورة نحو: حُبلى ودعوى والألف الممدودة، نحو: حمراء وهذا في غير ثلاثة إلى عشرة فإن

1 - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 357، اللحة في شرح الملح: 1/ 313، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 860.



مذكرها بالتاء ومؤنثها بحذفها، نحو، ثلاثة رجال وأربع نسوة، وإذا ركبت الثلاثة إلى تسعة مع عشرةٍ اثبت التاء في الأوّل فقط في المذكر، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وفي الثاني فقط في المؤنث، نحو: ثلاثة عشر امرأة والتأنيث الحقيقي ما بإزائه ذكرٌ من الحيوان، نحو: امرأة وناقاة، واللفظي بخلافه، نحو: غُرْفَةٌ وشمسٌ والجمع المكسر ما تغيّر صيغة مفرده، نحو: رجال وجمع المذكر السالم ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة في غير الإضافة فإنّ النون يحذف فيها نحو: مسلمون ومسلمين، وجمع المؤنث السالم ما لحق آخر مفرده ألف أو ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة في غير الإضافة وفيها يحذف، نحو: مسلمان ومسلمين، وكل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنث؛ لكونه بمعنى الجماعة وأمّا جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله فتقول جاء المسلمون أو رجل قاعد ناصروه وإذا أسند إلى ضمير يجب كونه جمعاً مذكراً،

نحو: المسلمون جاءوا و يجيئون أو جاؤون وأمّا جمع المذكر المكسر العاقل إذا أسند إلى ضميره فيجب أن يكون عامله مفرداً مؤنثاً أو جمعاً مذكراً، نحو: الرجال جاءت أو جاؤوا أو جائية أو جاؤون وغيرهما من الجموع إذا أسند إليه ضميرها يجب كون عاملها مفرداً مؤنثاً أو جمعاً مؤنثاً نحو: المسلمات جاءت أو جنن أو جائية، أو جائيات، و الأشجار قُطعت أو قطعن، أو مقطوعة أو مقطوعات¹

والثالث المبتدأ وهو نوعان الأوّل الاسم أو المؤول به المسند اليه المجرد عن العوامل اللفظية نحو: زيد قائم وحق أنك عالم، ولا بدّ له من خبر هو الثاني الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام أو النفي رافعة لظاهر نحو: أقائم الزيدان، ولا خبراً لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل بل فاعله سادّ مسدّه، ولا يجوز تعدد المبتدأ والأصل تقديمه وشرطه أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة نحو وقوله تعالى " **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ** " [البقرة: 221]

ويجوز حذفه عن قيام قرينة نحو: زيدٌ، في جواب: من القائم؟ أي: القائم زيدٌ²

والرابع: خبر المبتدأ وهو المجرد من العوامل اللفظية المسندُ به غير الفعل، ومعناه، نحو: قائم في زيد قائم ويجوز تعدده، نحو: زيد قائم قاعد³، ويكون جملة اسمية وفعلية فلا بدّ من عائد إلى المبتدأ إن لم يكن خبراً عن ضمير الشأن نحو زيد أبوه قائم أو قام أبوه ويجوز حذفه لقرينة، وأصله أن يكون نكرة وقد يكون معرفة، نحو: الله الهنا، ويجوز حذفه عند قرينة، نحو: زيد، لمن قال: أزيد قائم أم عمرو، وإن كان المبتدأ بعد أما وجب دخول الفاء في خبره، نحو: أما زيد فمنطلق إلا لضرورة، كقوله: أمّا القتال لا قتال لديكم أو لا ضمّار القول، كقوله تعالى: " **فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدتْ وُجُوهُهُمُ أَكْفَرْتُمْ** " [آل

1 - شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 211 / 4،

2 - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 43. شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية: 8/ 95.

3 - ينظر: الكافية في علم النحو: 17.



عمران: 106 أي: فيقال لهم أكفرتم، وإن كان اسماً موصولاً بفعل أو ظرف أو موصوفاً به أو نكرة موصوفة بأحدهما أو مضافاً إليها أو لفظ كل مضافاً إلى نكرة موصوفة بمفرد أو غير موصوفة أصلاً جاز دخول الفاء في خبره، وكذا إذا دخل عليه إن وأن ولكن بخلاف نواسخ المبتدأ حرفاً كان أو فعلاً نحو: الذي يأتيني أو في الدار فله درهم وقوله تعالى: "قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ" [الجمعة: 8] ونحو رجل يأتيني أو في الدار فله درهم و غلام رجل يأتيني أو في الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم وكل رجل فله درهم وفي غيرها لا يجوز

والخامس: اسم باب كان وحكمه كحكم الفاعل

والسادس: خبر باب إن وامره كأمر خبر المبتدأ لكن لا يجوز تقديمه اسمه إلا أن يكون ظرفاً نحو: إن في الدار رجلاً

والسابع: خبر لا لنفي الجنس، وحكمه أيضاً كحكم خبر المبتدأ، نحو: لا غلامه رجل عندنا¹

والثامن: اسم ما ولا المشبهتين بليس، وحكمه حكم المبتدأ²

والتاسع: الفعل المضارع الخالي من النواصب والجوازم، نحو: يضرب ويضربان.

وأما المنصوبة فثلاثة عشر.

الأول: المفعول المطلق: وهو اسم ما فعله فاعل عامل مذكور لفظاً أو تقديرًا بمعناه، نحو: ضربت ضرباً وضربةً وضربةً، وقد يكون بغير لفظه، نحو: قعدتُ جلوساً، وقد يُحذف فعله لقيام قرينة، نحو: أيضاً، أي: أض أيضاً، ويجوز تقديمه على عامله ولا يلزم العامل³.

والثاني: المفعول به: وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، وهو على قسمين: عام وهو المجرور بحرف الجر، وخاص بالمتعدي، وقد مرَّ أو يجوز تقديمه على عامله: زيدياً ضربتُ، وحذفه مطلقاً وحذف فعله؛ لقيام قرينة، نحو: زيدياً، لمن قال: من أضرب؟⁴

والثالث: المفعول فيه: وهو اسم ما فُعل فيه مضمونٌ عامله من زمانٍ أو مكان، وشرط نصبه لفظاً تقدير في، وقد مر شرط تقديره، ويجوز تقديمه على عامله وتركه وحذف عامله لقرينة⁵

والرابع: المفعول له: وهو اسم ما فُعل لأجله مضمونٌ عامله، وشرط نصبه لفظاً بتقدير اللام، وقد مرَّ شرط تقديره، ويجوز تقديمه على عامله وتركه وحذف عامله لقرينة⁶

1 - ينظر: أمالي ابن الحاجب: 1/ 468، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 1/ 300.

2 - مثال ذلك: ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك، وعمل ما ولا المشبهتين بليس مشروط بتأخير الخبر، وألا يبطل النفي بالإلا، وألا يفصل بينهما بان النافية: المقدمة الجزولية في النحو: 157.

3 - ينظر: الكافية في علم النحو: 18.

4 - ينظر: الكافية في علم النحو: 218.

5 - ينظر: الأصول في النحو: 1/ 190، الإيضاح العضدي: 177.

6 - الأصول في النحو: 1/ 206، الإيضاح العضدي: 197.



والخامس: المفعول معه: وهو المذكور بعد الواو والمصاحبة معمول عامل، نحو: جئْتُ وزيدًا، ولا يجوز تقديمه على عامله ولا على معمول المصاحب ولا تعدُّه، والسادس الحال وهو ما يُبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظًا أو معنى، مثل: ضربتُ زيدًا قائمًا، وهذا زيدٌ قائمًا، وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه شرطها أن تكون نكرة ولا يتقدّم على العامل المعنوي ولا على ذي الحال المجرور فلا يُقال مررت جالسًا بزید، ولو كان صاحبها نكرة محضة وجب تقديم الحال عليها، نحو: جاءني راكبًا رجل وتكون جملة خبرية فلا بدّ فيها من رابط وهو الضمير فقط في المضارع المثبت، نحو: جاءني زيد يركب أو مع الواو أو الواو وحده أو الضمير وحده في غيره لكن الغالب في الإسمية الواو نحو جاءني زيد لا يركب. أو ولا يركب أو وركب أو وهو راكب.

ويجوز تعدد الحال، نحو: جاني زيدٌ راكبًا ضاحكًا، وحذف عامله لقريظة¹، نحو: راشدًا مهديًا، لمن قال: أريد السفر².

والسابع: التمييز: وهو ما يرفع الابهام عن ذاتٍ مذكورة تامّة³ بأحد الأشياء الخمسة⁴ - وقد سبق⁵ - ومقدرة في جملة، نحو: طاب زيد نفسًا، أي: طاب شيء، أو ما ضاهاها⁶، نحو: الحوض ممتلئ ماءً والأرض مفعرة عيونًا⁷ وزيد طيب أبًا وأبوةً ودارًا وحسنً وجهًا وأفضل من عمر و علمًا أو إضافة، نحو: أعجبنى طيبة أباه وأبوه، وهذا التمييز فاعل في المعنى؛ فلهذا لا يتقدّم على عامله، والتمييز لا يكون إلا نكرة⁸.

والثامن: المستثنى، وهو نوعان متصل: وهو المخرج من متعدد بالأو إحدى أخواتها⁹، ومنقطع: وهو المذكور بعدها غير مخرج والمستثنى ومنصوب

إذا كان بعد إلا غير الصفة في كلام موجب تام، نحو: جاءني القوم إلا زيدًا أو مقدّمًا على المستثنى، نحو: ما جاءني إلا زيدًا أحد، أو منقطعًا ما جاءني القوم إلا حمارًا، وكان بعد خلا وعدى في الأكثر أو ما خلا أو ما عدا أو ليس أو لا يكون ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويُختار البديل في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور، نحو: ما جاءني القوم إلا زيدًا أو زيدًا، ويعرب على حسب العوامل

1 - يجوز حذف عامل الحال إذا دلّت عليه قرينة: قولك للمسافر راشدًا مهديًا، أي: اذهب راشدًا مهديًا.

2 - ينظر: الأصول في النحو: 1/ 209، اللع في العربية لابن جني: 60.

3 - التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب: 1/ 447.

4 - هامش: "أي: الأوّل بنفسه وذلك في الضمير المبهم واسم الإشارة، والثاني التنوين، والثالث بنون التثنية، والرابع بنون شبه الجمع، والخامس بالإضافة.

5 - ورد ذكره سابقًا تحت عنوان: (الاسم المبهم التام).

6 - أي ما ضاها الجملة.

7 - والشاهد لذلك قوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} [القمر: 12]

8 - ينظر: الكافية في علم النحو: 25، أمالي ابن الحاجب: 1/ 403.

9 - ينظر: التعريفات: 213.



إذا كان المستثنى منه غير مذكور، نحو: ما جاءني إلا زيد، ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وحاشا في الأكثر وعدا وخلا في الأقل، وأصل غير أن يكون صفة ويحمل على إلا في الاستثناء ويعرب كاعراب المستثنى به إلا على التفصيل وأصل إلا الاستثناء، ويحمل على غير في الصفة إذا تعدر الاستثناء فيكون ما بعده صفة لا مستثنى، نحو: قوله تعالى: "أَوْ كَانَ فِيهِمْ آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" [الأنبياء: 22] أي: غير الله¹

والتاسع: خبر باب كان: وأمره كأمر خبر المبتدأ، ويجوز حذف كان دون غيره عند قرينة، نحو: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير وإن شرا فشر²، ويجوز في مثله أربعة أوجه³.
والعاشر: اسم باب إن وهو كالمبتدأ لكن لا يجوز حذفه.

والحادي عشر: اسم لا التي لنفي الجنس، نحو: لا غلام رجل عندنا وقد يحذف⁴ عند وجود الخبر، نحو لا عليك أي لا بأس، والثاني عشر: خبر ما ولا المشبهتين بليس، وهو مثل خبر المبتدأ، والثالث عشر المضارع الداخلة عليه إحدى النواصب، نحو: لن يضرب

وأما المجرور فاثنتان⁵؛

الأول: المجرور بحرف الجر وقد مرَّ.

والثاني: المجرور بالإضافة: ولا يجوز تقديمه ولا معموله على المضاف إلا أن يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف إليه عليه، نحو: أنا زيداً غير ضارب؛ لكونه بمعنى لا ضارب ولا الفصل بينهما بشيء في السعة غير ما سُمع ولا يُقاس عليه ولا في الضرورة إلا بالظرف وقد يُحذف المضاف فيعطى إعرابه إلى المضاف إليه وهو القياس، نحو: قوله تعالى: "وَسَلِّ الْقَرْيَةَ" [يوسف: 82] أي: أهل القرية وقد يبقى مجروراً على الندوة، نحو قوله تعالى: "يُرِيدُ الْآخِرَةَ" [آل عمران: 152] بجر الآخرة على قراءة، أي: ثواب الآخرة، وقد يُحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله، إن عُطِفَ عليه ما أُضيفَ إلى مثل المحذوف، نحو: بَيَّنَّ ذِرَاعِيَّ وَجَبْهَةَ الْأَسَدِ⁶ أي: ذراعي

1 - ينظر: «المقتضب: 4/ 389، اللمع في العربية لابن جني: 66.

2 - أي: إن كان خيراً.

3 - الوجوه الأربعة هي: الرفع في الشرط والجواب، كقولك: إن خيراً فخير. والنصب فيهما، كقولك: إن خيراً فخير. والنصب في الأول والرفع في الثاني، كقولك: إن خيراً فخير. شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 156.

4 - أي يحذف اسم لا في مثل: لا عليك أي: لا بأس عليك.

5 - الملاحظ هنا أن المؤلف (رحمه الله) لم يذكر النوع الثالث من المجرورات وهو المجرور بالتبعية، ولعله لم يرد أن يعيدها وقد ذكرها سابقاً.

6 - هذا عجز بيت قاله الفرزدق وصدده قوله: يا من رأى عارضاً أسر به، وهو من شواهد: سيبويه: الكتاب لسبويه: 1/ 180، والمبرد في: المقتضب: 4/ 229، وابن جني في الخصائص: 2/ 409.



الأسد، أو كرر مضافاً إلى مثل المحذوف، نحو: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ¹ والأَ فِينون المضاف عوضاً عنه إن لم يكن غاية، نحو: قوله تعالى: {وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا}

ونحو حينئذ ويومئذ أي: كل واحدٍ وحين إذا كان كذا وإن كان غاية وهي الجهات الست وحسب. ولا غير وليس غير منويًا فيها المضاف إليه تُبنى على الضم وأما المجزوم ففعل مضارع دخله إحدى الجوازم المذكورة سابقًا وإن كانت كالمجازات تقتضي شرطًا وجزاءً فإن كانا مضارعين أو الأول بغير فاء فالجزم في المضارع واجب وإن كان الأول ماضيًا، والثاني مضارعًا جاز الجزم والرفع في الثاني وإن كان الجزاء ماضيًا متصرفًا بمعنى المضارع أو مضارعًا منفياً بلم أو لما فلا يجوز دخول الفاء فيه نحو: إن ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ أو لم اضرب، وإن كان الجزاء جملةً اسميةً أو ماضية غير متصرفة أو بمعناه فلا بد م(ح) من قد ظاهرة أو مضارعًا مقتدرًا بالسين أو سوف قولاً أو لن أو ما أو فعليّة انشائيّة كالامرية

والنهي والدعائية والاستفهامية يجب دخول الفاء فيه نحو إن ضَرَبْتَ فانت مضروبٌ ونحو قوله تعالى: "ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء" فإن كرهتموه فعسى أن تَكْرَهُوا شيئاً وإن كان قميصه قد من قبل فصدقت وإن تعاسدتم فترضع له أخرى ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه، ونحو: إن ضرب زيداً فاضربه أو فلا تضربه أو فَهَلْ تضربه وإن أكرمتني فيرحمك الله وإن كان مضارعًا بغيرها مثبتًا أو منفياً بلا فيجوز الفاء مع الرفع وحذفه مع الجزم نحو: إن تضرب اضرب أو فاضرب أو لا أضرب أو فلا أضرب، وأمّا المعمول بالتبعية فخمسة ولا يجوز تقديم شيء منها على متبوعها وعاملها عامل متبوعها، وإعرابها كإعراب الأول الصفة وهي تابع يدلُّ على معنى في متبوعه مطلقاً، ويجوز تعددها، نحو: جاءني الرجلُ العالمُ الفاضلُ، ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير، نحو: جاءني رجلٌ قام أبوه، وقد يُحذف لقرينة، ويُوصف بحال الموصوف²، وبحال مُتعلقه، فالأول يتبعه في التعريف والتذكير، والإفراد والتنثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو: جاءني رجلٌ عالمٌ، وجاءتني امرأةٌ سالحةٌ، والثاني في الأولين فقط، نحو: جاءني رجلٌ راكبٌ غلامهم، والمعرفة: ما وُضِعَ لشيء بعينه. والنكرة: ما وُضِعَ لشيء لا بعينه.

وموضع الشاهد هنا: أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فاكتفى بإضافة الثاني من إضافة الأول)

1 - هذا صدر بيت قاله جرير وصدده قوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ لا أبا لكم ... لا يُؤفِنُكُمْ في سوءة عمر. وهو من شواهد سيبويه: الكتاب لسبويه: 53 / 1. والمبرد في المقتضب: 227 / 4. ومحمد بن السراج في الأصول في النحو: 343 / 1.
2 - أي: بحال قائمة به، نحو: مررت برجل حسن ذا الحسن حال الرجل وصفته.



والمعرفة ستة أنواع:

النوع الأول المضمرات: وهي أربعة أقسام:

القسم الأول مرفوع متصل، وقد سبق.

القسم الثاني: مرفوع منفصل وهو: هو هي هما هن أنت أنتما أنتم أنتن أنا نحن.

والقسم الثالث مشترك بين منصوب المتصل ومجرور متصل، نحو: ضربته وضربها وضربهما وضربهم وضربهن وضربك وضربك وضربكما وضربكن وضربني وضربنا، ونحو: له لها لهما لهن لك لكما لكم لكن لي لنا.

والقسم الرابع: منصوب منفصل وهو إياه وإياها وإياها وإياهما إياهن إياك إياك إياكما وإياكم إياكن إياي إيانا.

والنوع الثاني: العلم وهو قسمان: علم شخص، نحو: زيد، وعلم جنس: نحو أسامة وسبحان.

والنوع الثالث أسماء الإشارة وهي: ذا للمذكر، ولمثناه دان وذين، وللمؤنث: تاو ذي وتي وته وذه وتي وذهي ولمثناه وتان وتين ولجمعهما أولاء مدًا وقصرًا ويلحق أوائلها حرف التنبيه¹، نحو: هذا، ويتصل بأخرها كاف الخطاب فيقال: ذلك ذاك ذاكما ذاكن وكذا البواقي، ويجمع بينهما، نحو: ها ذاك ويقال: تلك أولئك وذانك وتانك، مشددتين للبعيد وأما ثمة وهنا وهنا وهنا وهناك فللمكان خاصة.

والنوع الرابع الموصول ولا بد من صلة جميلة خبرية معلومة للسامع فيها ضمير عائد إلى الموصول

ويجوز حذفه عند قرينة وهو الذي للواحد ولمثناه اللذان والذين ولجمعه للذين في الأحوال الثلاث.

والتي للواحدة والمثناها واللتان واللتين ولجمعهما اللوائي واللائي واللاء واللاتي واللات واللواتي، وذا بعد ما الاستفهامية ومن وما وأي وأية والألف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي أو التي، والنوع الخامس: المعرف باللام سواء كان للعهد، نحو: جاء رجل فاكرمت الرجل أو للجنس نحو الرجل خير من المرأة وبحرف النداء إذا قصد معين، نحو: يا رجل،

والنوع السادس² المضاف إلى أحد هذه الخمسة إضافة معنوية نحو غلام زيد، والثاني العطف

بالحرف وهو تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأو وأما وام ولا وبلى ولكن إذا عطف على المضمرة المرفوعة المتصلة يجب تأكيده بمنفصل نحو: ضربت أنا وزيد، إلا أن يقع فصل فيجوز تركه نحو: ضربت اليوم زيد وإذا عطف على المضمرة المجرورة أعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد، والمال بيني وبينك والمعطوف في حكم المعطوف عليه، نحو:

1 - أي: أسماء الإشارة يعني يدخل على أوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار أصلاتها.
2 غاب عن الذكر النوع الخامس من أنواع المعارف وهو المعرف بالألف واللام.



يجب ويمتنع له ويجوز عطف شيين بحرفٍ واحدٍ على معمولي عاملين إلا عند تقدّم الجار على رأي نحو في الدار زيد ال والحجرة، والثالث بالتأكيد وهو قسمان لفظي وهو تكرير اللفظ الأول أو مُرادفه¹ في المضمّر المتصل ويجري في الالفاظ كلّها²، نحو: جاءني زيد زيد، وضربت أنت، وضربت زيد زيد قائم زيد قائم ومعنوي مخصوص بالمعارف وهو نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكّله وأجمع وأكّع وابتع وابعع³ وهذه الثلاثة أتباع لا جمع ولا يتقدّم عليه ولا يذكر بدونه في الفصيح وإذا أكد المضمّر المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد أوّلاً بمنفصل، نحو: زيد ضرب هو نفسه أو عينه والرابع البذل: وهو المقصود بالنسبة دون متبوعه وأقسامه أربعة بدل لكل من الكل إن صدقا على واحد نحو: جاءني زيد أخوك، وبدل البعض إن كان جزء المبدل منه، نحو: ضربت زيداً رأسه، وبدل الاشتمال إن كان بينهما تعلق بغيرهما بحيث ينتظر النفس بعد ذكر الأوّل وتشوق الى الثاني، نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط إن كان ذكر المبدل منه غلطاً، نحن رأيت رجلاً حمراً ولا يقع في كلام الفصحاء بل يوردونه ببذل ويجب وصف النكرة من المعرفة، دل الكل إلا من الغائب نحو: ضربته زيداً، والخامس عطف البيان، وهو تابع جيء لإيضاح متبوعه ولا يدل على معنى فيه، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر.

فمجموع ما ذكرنا من المعمولات ثلاثون.

الباب الثالث

في العمل وهو شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب وله تقسيمات أربعة متداخلة

القسم الأوّل: بحسب الذات والحقيقة فنقول هو إما حركة أو حرف أو حذف والحركة ثلاثة ضمة وفتحة وكسرة، نحو: جاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، والحروف أربعة: واو وألف وياء نحو: جاءني أبوه ورأيت أباه، ومررت بأبيه، ونون، نحو: يضربان، والحذف ثلاثة: حذف الحركة، نحو: لم ينصر، وحذف الآخر، نحو: لم يغز، وحذف النون، نحو: لم يضربا فالمجموع عشرة.

والتقسيم الثاني: بحسب المحل فهو أمّا بالحركات المحضة او بالحروف المحضة أو بالحركة مع الحذف أو بالحرف مع الحذف.

والأوّل: أمّا تام الاعراب بالحركات الثلاثة: بالضمّة رفعًا وبالفتحه نصبًا والكسرة جرًا فهو الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفان، نحو: جاءني رجلٌ ورجالٌ، ورأيت رجلاً ورجالاً، ومررت برجلٍ ورجالٍ، أو ناقص الاعراب بالحركتين أمّا بضمّة رفعًا أو بالفتحه نصبًا وجرًا فهو غير المنصرف⁴،

1 - المرادف: ما يكون المعنى متحدًا واللفظ مغايرًا.

2 - أي: سواء أكانت اسمًا أو فعلًا وحرفًا أو مركبًا تقيدية أو غير ذلك.

3 - بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في الافراد.

4 - أي الممنوع من الصرف.



نحو جاءني أحمد، رأيت أحمد، ومررت بأحمد، وأما بالضممة رفعًا والكسرة نصبًا وجرًا وهو جمع المؤنث السالم، نحو: جاءني مسلمات، ورأيت مسلمات، ومررت بسلطات، والثاني أيضًا، أما تام الإعراب بالحروف الثلاثة: بالواو رفعًا والألف نصبًا والياء جرًا، فهو الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم المفردة المكبّرة، وأما ناقص الإعراب بالحرفين أما بالواو رفعًا والياء نصبًا، وجرًا فهو جمع المذكر السالم، ولو او عشرون وأخواتها، نحو: جاءني مسلمون ولو مال وعشرون ورأيت مسلمين وألي مال، وعشرين ومررت بمسلمين، وألي مالٍ وعشرين أو بالألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا فهو المثني، واثنان وكلاً مضافاً إلى مضمّر، نحو: جاءني مسلمان، واثنان وكلاهما، ورأيت مسلمين واثنين وكليهما.

والثالث: لا يكون إلا تام الإعراب فهو قسمان: لأن محذوفه أما حركة أو حرف.

فالأول: الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير وهو صحيح فرفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة، نحو: ينصرُ ولن ينصرَ ولم ينصرْ، والثاني المضارع المذكور إن كان آخره حرف علّه فرفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر، نحو: يغزو، ولن يغزو، ولم يغزُ.

والرابع لا يكون إلا ناقص الإعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون، فرفعه بالنون، ونصبه وجزمه بحذفه، نحو: يضربان ولن يضربا ولم يضربا، فالمجموع تسعه والمراد بالمنصرف ما دخله الجر والتنوين، نحو: زيد، وبغير المنصرف اسمٌ معربٌ بالحركة لا يدخله الجر والتنوين، وهو على نوعين سماعي، نحو أحاد وموحد واثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع، وأخر صفات وجُمع وكُتِعَ ويُبْعَ جموعًا وعُمِرَ وزُفِرَ وقُرِحَ¹ أعلامًا وقياسي، وهو كلُّ علمٍ على وزنٍ مخصوصٍ بالفعل كضرب وانقطع وشمر وانقطع واجتمع واستخرج أو في أوّله إحدى الزوائد المضارع غير قابلٍ للتاء، نحو يزيد يشكر، وكل أفعال التفضيل والصفة، نحو أفضل وأبيض، وكل اسم اعجمي استعمل في أول نقله إلى العرب علمًا وهو زائدٌ على الثلاثة أو متحرك الأوسط، نحو: إبراهيم وشتر وكل مؤنث بالألف مقصورةً أو ممدودة، نحو حُبلى وحمراء، وكل علم فيه تاء التانيث لفظًا، نحو: فاطمة وحمزة أو تقديرًا أو زائدٌ على للثلاثة، نحو زينب أو متحرك الأوسط علم المؤنث، نحو قُدم اسم امرأة ولو سُمي به مذكّرٌ صُرِفَ ولو كان علم المؤنث ثلاثيًا ساكن الأوسط يجوز صرفه ومنعه نحو هند وكل علم مركّب من اسمين ليس أحدهما عاملاً في الآخر ولا الثاني صوتًا ولا متضمنًا لمعنى الحرف، نحو: بعلبك وحضر موت وكل ما فيه ألف ونون زائدتان علمًا أو وصفًا لا يدخله التاء، نحو: عمران وسكران ورحمان وكل جمع منه على فعال أو فعاليل نحو: مساجد ومصاييح، ويجوز صرفه لضرورة الشعر والتناسب، نحو قوله تعالى: "سَلْسِلًا وَأَغْلًا وَسَعِيرًا" [الإنسان: 4] "وَأَكْوَابَ كَانَتْ

1 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 2/ 344،



قَوَارِيرًا" 15 سَجَى [الإنسان: 15] وكل ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخله لام التعريف انصرف، نحو: مررت بالأحمر وأحمرنا.

والقسم الثالث: بحسب النوع فهو أربعة: رفع ونصب مشتركان بين الاسم والفعل، وجر مختص بالاسم، وجزم مختص بالفعل وعلامات الرفع أربعة ضمة وواو وألف ونون. وعلامات النصب خمسة: كسرة وألف وياء وحذف النون، وعلامات الجر ثلاثة: كسرة وفتحة وياء، وعلامات الجزم ثلاثة: حذف الحركة وحذف الآخر وحذف النون.

والتقسم الرابع بحسب صنفه فهو ثلاثة لفظي يظهر في اللفظ وتقديرى ومحلي فلنذكر الآخرين حتى يُعلم أن ما عداهما لفظي فالتقديرى ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي ولا يكون

فان كان غير منون تنوين التمكن أو كان في آخره تاء تأنيث فأحوال الثلاث تقديرى، نحو: أحمد وضاربة وضاربات وإن كان مُنَوَّنًا بغيرها فرفعه وجره تقديرى دون نصبه نحو: زيدٌ

وأما المحلّى ففي موضعين أحدهما الاسم المعرب المشتغل آخره بإعراب غير محكي، نحو: مررت بزید فإنه يُحکم على محل زيد بنصب على المفعول، وكذا أعجبنى ضرب زيد، ومُرَّ بزید، فزيد مرفوعُ المحلّ على الفاعليّة في الأوّل والنائيّة في الثاني والثاني المبني وهو ما كان حركته وسكونه لا بعاملٍ والمبني على نوعين مبني الأصل ومبني العارض الأوّل أربعة الحرف الماضي والأمر بغير اللام عند البصريين والجملة الثاني على نوعين: لازم وغير لازم واللازم ما لا ينفك عن البناء، وهو المضمرات وأسماء الإشارات والمواصلات غير أيّ وأية فإنّهما معربان واسماء الأفعال وقد سبقت وما كان على الأفعال مصدرًا كفجار أو صفة، نحو: فساق أو علماً للمؤنث، نحو: حدّام، عند أهل الحجاز والأصوات وهي كل لفظ حكم به صوت كفاق أو صوت به للبهائم ك نَحَّ وبعض المركّبات وهو كل كلمتين ليس أحديهما عاملة في الأخرى جعنا اسمًا واحدًا فإن كان الثاني صوتًا بُنِيَ وكُسِرَ الثاني وفتح الأوّل، نحو: سيبويه وإن لم يكن صوتًا بني الأوّل على الفتح وإن كان آخره صحيحًا، نحو: بعلبك وحضرموت، وعلى السكون إن كان حرف عله، نحو: معدي كَرَب، واعرَب الثاني غير منصرف، على اللغة الفصيحة وإن لم يجعل اسمًا واحدًا ولكن تضمّن الثاني حرفًا فإن لم يكن الأوّل لفظ اثنين بنيا على الفتح إن كان آخرهما حرفًا صحيحًا وعلى السكون إن كان علة، نحو: أحد عشر وإحدى عشرة وثلاث عشرة وحادي عشر وحادية عشرة إلى تسع عشرة وتسعة عشر، ونحو: جاري بيت بيت وبين بين، وإن كان الأولى لفظ اثنين بني الثاني وأعرَب الأوّل وحُذِفَ نونه نحو جاءني اثنا عشر رجلًا ورأيت اثني عشر رجلًا، ومررت باثني عشر رجلًا وبعض الكنايات، وهو كم يكون للاستفهام، فينصب ما بعده على التميز نحو كم رجلًا، وللخبر بمعنى التكثر فيضاف إلى ما بعده، نحو: كم رجلٍ وكذا للعدد وينصب ما بعده



على التمييز نحو: عندي كذا درهمًا، وكيّت وكيّت للحديث¹، والكلمات المتضمنة بمعنى إن والاستفهام غير أيّ وأيّة وبعض الظروف نحو: أمس وقطّ وعوض ومُذ ومُنذ، وإذا واذ ولمّا ومتى، وأنى وأيّان وكيف، وحيثُ ولدى ولذُن والكاف وعلى وعن الإسميّة وغير اللام ما قُطع عن الإضافة منويًا فيه المضاف إليه، نحو: قبلُ وبعُدُ وتحتُ وقُدّام وخلفُ وراءُ ولا غيرُ وليس وغيرُ وحسبُ والآن والمنادى المفرد المعرفةُ فإنّه مبني على يُرفع به إن لم يلحق باخره الألف الاشتغاثة أو الندبة ولا بأوله لام، نحو: زيد يا مسلمان ويا مسلمون، وإن كان مضافًا أو مشابهًا به أو نكرة يُنصب بفعل مقدر، نحو: يا عبدَ الله، ويا خيرًا من زيدٍ ويا رجلًا، وإن لحق باخره ألف بُني على الفتح، نحو: يا زيدا، وإن اتصل بأوله لام يجب جرّه، نحو: يا لزيد، والبدل والمعطوف الخالي من اللام حكمه حكم المنادى، نحو: يا رجل زيد، ويا زيد وعمرو، وحروف النداء: (ياء وأيا وهيا وأي والهمزة و وا مختص بالندبة) واسم لا لنفي الجنس، إذا كان منفردًا نكرةً متصلةً بلا غير مكرّرة، نحو: لا رجل والمضارع المتصل به نون جمع المؤنث أو نون التأکید، نحو: يضربن وهل تضربن، وهذه الفاظ يجب بناؤها، وأمّا جائز البناء فالظروف المضافة إلى الجملة، وإلا فإنّها يجوز بناؤها على الفتح، نحو: قوله تعالى: " هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ " [المائدة: 119] وحينئذ ويومئذ، وكذلك مثل وغير مع ما وأن المتصل واسم لا المكرّرة بها المفرد النكرة، نحو لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنّه يجوز بناؤها على الفتح ورفعها وفتح الأوّل مع نصب الثاني ورفعها ورفع الأوّل مع فتح الثاني وهذه خمسة أوجه يجوز في أمثاله وصفة اسم لا المبني المفردة المتصلة فإنّه يجوز بناؤها على الفتح، نحو: لا رجلَ ظريفًا، واعرابها رفعًا ونصبًا، نحو: لا رجلَ ظريفًا وظريفًا².

1 - ينظر: البديع في علم العربية: 1/ 658، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 319،
2 - ينظر: الأصول في النحو: 2/ 67، المفصل في صنعة الإعراب: 108، اللمع في العربية لابن جني: 46.



لائحة المصادر والمراجع

القرآن الكريم 

1. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 1420هـ - 1999م.
2. الأعلام، الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، سنة 1980م.
3. الأفعال: سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت بعد 400 هـ) تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة - مصر.
4. الأمالي النحوية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (646هـ) تحقيق: عدنان صالح مصطفى، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدوحة، قطر، 1986م.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه بغية السالك إلى توضيح المسالك، عبد المتعال الصعيدي- دار العلوم الحديثة-بيروت، لبنان، 1402هـ-1982م.
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان: 1402هـ - 1982م.
7. البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606 هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، 1420 هـ.
8. التخميرة في شرح المفصل في صنعة الإعراب: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (555 - 617 هـ) تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين [ت 1436 هـ]: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1990 م.
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (654 - 745 هـ) تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم بدمشق، الطبعة: الأولى، (1418 - 1445 هـ).
- 10- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1422هـ - 2001م.
- 11- التعريفات لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (816هـ) تقديم: د. أحمد مطلوب. دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد- د.ت.



- 12- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.
- 13- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749 هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428 هـ - 2008 م.
- 14- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت 1364 هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ - 1993 م.
- 15- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749 هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
- 16- حاشية الخُضْرِيّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري (1287 هـ)، شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى، ط2، دار الكتب العلمية - بيروت، 2005 م.
- 17- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749 هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
- 18- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (769 هـ) ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين بن عبد الحميد.
- 19- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (929 هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، دار الاتحاد العربي. د.ت.
- 20- شرح التسهيل. ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية 1974 م.
- 21- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي (ت 905 هـ): دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1421 هـ - 2000 م.
- 22- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الاسترآبادي (ت 686 هـ)، تح: يوسف حسن عمر، ط2، مؤسسة الصادق، (د.ت).



- 23- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1420هـ- 2000م.
- 24- شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية. ابن هشام الأنصاري المصري-تحقيق: د. هادي نهر، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه 1397هـ-1977م. المكتبة الوطنية بغداد، 1373هـ-1977م.
- 25- شرح اللمع. أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (456هـ) تحقيق: د.فانز فارس، مطبعة الكويت- تايمز التجارية، الكويت-1984م.
- 26- شرح المفصل. موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (643هـ)، عالم الكتب - بيروت.
- 27- شرح قواعد الإعراب لابن هشام: محمد بن مصطفى الفُجَوي، شيخ زاده (ت 950 هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م.
- 28- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 2008 م.
- 29- علل النحو. ابن الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله (381هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش.
- 30- كتاب سيبويه. ابو بشر بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، 1408هـ- 1988م، مكتبة الخانجي-القاهرة، عالم الكتب - بيروت.
- 31- اللباب في علل البناء والاعراب. ابو البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ) تحقيق: د. مختار غازي طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1995م.
- 32- اللباب في علل البناء والاعراب. ابو البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ) تحقيق: د. مختار غازي طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1995.
- 33- اللحة في شرح الملح: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت 720هـ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.
- 34- اللمع في العربية، لابي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: حامد مؤمن، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد- 1982م.



- 35- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد المقرئ الفيومي (ت770هـ)، ط7، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1928م.
- 36- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (761هـ) تحقيق: د.مازن المبارك-دار الفكر-بيروت-الطبعة السادسة 1985م.
- 37- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح. د. علي بو ملحم، ط1، بيروت - 1993.
- 38- المقتضب: محمد بن يزيد المبرد (285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.
- 39- المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبُخْتِ الجزولي البربري المراكشي (ت607هـ) تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، 1436هـ.
- 40- النحو الوافي: عباس حسن (ت1398هـ): دار المعارف: الطبعة الخامسة عشرة. همع الهوامع شرح الجوامع. جلال الدين السيوطي، غني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

